- أل– في الدرس النحوي

''al '' - in the grammar lesson"

الدكتور: علي عبو إلياس*

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب –عين تموشنت – الجزائر

تاريخ الإرسال: 2020/06/06 تاريخ القبول:2020/06/27 تاريخ النشر: 2020/07/10

الملخص:

يهدف هذا المقال الموسوم "بأل في الدرس النحوي" إلى رصد أبرز التقسيمات و التفريعات التي اهتدى إليها علماء النحو بعد استقرائهم لمداليل – أل – وطول نظر ومباحثة فيها بحسب مداخيلها، وقد تعرض الباحث في هذا المقال إلى استظهار الشواهد المقررة لهذه التقاسيم التي فصل فيها العلماء موضحين إياها في ثنايا كتبهم.

الكلمات المفتاحية : – أل في الدرس النحوي –، التقسيمات والتفريعات، مداليل – أل – .

Summary:

This article, tagged with "AL in Grammar lesson ", aims to monitor the most prominent divisions and branches that grammar scholars have guided after their extrapolation for the evidences of "AL" and the deep consideration and investigation according to their openings, and the researcher was exposed in this article to the observations of this divisions in which the scientists detailed them in their books.

Key words : - Al in Grammar lesson - ،divisions and branches ،the evidences of"-Al-

مقدمة :

لايخلو الحديث عن – أل في الدرس النحوي –من التقسيمات و التفريعات التي اهتدى إليها النُّحاة عن طريق المباحثة والاستقراء فضلا عن أنَّها ذكرت في بابين ؛ باب النكرة و المعرفة وباب الأسماء الموصولة، ولا يحصل فرق بين – أل الموصولية – و – أل – التي للتعريف إلَّا بحسب مصحوبها الذي دخلت عليه، فهو الّذي يعيِّن طبيعتها ونوعها إن كانت حرف تعريف أو موصولا اسميًّا.

فالموصولة قسم واحد، أمَّا إن كانت حرف تعريف فهي أقسام عدَّة وتتعيَّن هذه الأقسام المتَّصلة بالمعنى بحسب ماتركبت فيه وإمَّا أن تكون زائدةً ويرجع أصلها إلى الحرفيَّة .

* المرلف المرسل

1-أل الموصولة :

شرط – أل الموصولة – « أن تكون داخلة على وصف صريح »[1] أي ؛ « الخالص من غلبة الاسميَّة »[2] ويقصد بذلك المشتقَّات أو الصِّفات التي هي في لفظ ومعنى الفعل أو بالأحرى هي الأسماء التي اشتملت على حروف الفعل و معناه أو ما كانت فيها رائحة الفعل و – أل – في هذا الموضع هي بمعنى الَّذي الموصول الاسميُّ، واحترزت بذكري قيدَ الاسميِّ من الموصول الحرفيِّ، لأنَّ الموصول جنس يشمل الاسميَّ والحرفيَّ والاسميُّ الذي نحن بصدد ذكره في هذا الموضع فصل مخرِج للحرفيِّ، وتختصُّ – أل الموصولة – كما تبيَّن آنفا بالدخول على الأوصاف وهي ثلاثة :« اسم الفاعل كالضارب، واسم المفعول كالمضروب، والصِّفة المشبَّهة كالحسن ؛ فإن دخلت على اسم جامد كالرجل، أو على وصف يشبه الأسماء الجامدة كالصاحب، أو على وصف التفضيل كالأفضل والأعلى ؛ فهي حرف تعريف »[3]، ولكن بشرط دلالة اسم الفاعل واسم المفعول على الحدوث، لأنَّ انتفاء الحدوث منهما يبعد مشابهتهما للفعل، وفي هذا الشأن علَّق – السجاعي– على حاشية القطر قائلا: « اسم الفاعل واسم المفعول أي ؛ المراد بهما الحدوث، فإن أريد بهما الثبوت كالمؤمن و الصانع كانت – أل– الداخلة فيهما حرف تعريف»[4]، أما القول بأنَّ –أل– موصولٌ اسميٌّ في الصِّفة المشبَّهة ففي الكلام نظر وذلك لانتفاء دلالة الحدوث منها وبالتالي ابتعادها عن مشابهتها الفعل وقربها من الاسم، وقد عدل المصنِّف في بعض كتبه عن القول بموصوليَّة–أل– الداخلة على الصِّفة المشبَّهة، وقد نوَّه إلى ذلك–السجاعي– على حاشية القطر بقوله:« رجع المصنِّف في بعض كتبه أنَّ–أل– الداخلة على الصِّفة المشبَّهة حرف تعريف»[5]، ودليل ذلك تخصيص–أل– في كتابه–شذور الذهب– الَّذي يعدُّ صنوًا للقطر بالدخول على اسم الفاعل واسم المفعول فقط، فلم يذكر الصِّفة المشبَّهة ومن هنا يلفى أنَّه أخرج اختصاص–أل الموصوليَّة– بها، حيث قال في كتابه–الشذور–:« ... ومنها:–أل– الداخلة على اسم الفاعل، كالضارب أو اسم المفعول كالمضروب»[6] إلَّا إذا تنوسي الاشتقاق والصِّفة فيهما ،–فأل– في هذه الحالة حرف تعريف لأنَّ الوصفين أشبها الأسماء الجامدة في انتفاء الحدوث كما ثبت ذلك في الصِّفة المشبَّهة وقربها من الاسم الجامد لانعدام الحدث فيها ودلالتها على الثبوت، أي ؛ على الوصف وحده مجردًا عن الحدث. وأبطل–ابن هشام– من خلال كتابه–المغني– موصوليَّة–أل– في الصِّفة المشبَّهة نظير إثباتها في أسماء الفاعلين والمفعولين عند إرادة الحدث، حيث قال:«... أن تكون اسما موصولا بمعنى الَّذي وفروعه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، قيل: والصِّفات المشبَّهة، وليس بشيء، لأنَّ الصِّفة المشبَّهة للثبوت فلا تؤوَّل بالفعل»[7]، أمَّا–ابن عقيل– فلم يقصر دخول–أل– الموصوليَّة على اسم الفاعل والمفعول، بل عدَّى دخولها على الصِّفة المشبَّهة ومنعها في الاسم المنسوب المؤوَّل بالوصف واسم التفضيل حيث قال:« الألف و اللَّام لاتوصل إلَّا بالصِّفة الصريحة... وأعني بالصِّفة الصريحة اسم الفاعل نحو:–الضارب– واسم المفعول نحو:–المضروب– والصِّفة المشبَّهة نحو:–الحسن الوجه– فخرج نحو:–القرشيِّ–، و–الأفضل–»[8]، ثمَّ أشار المؤلِّف بعد ذلك إلى الخلاف فقال:« وفي كون الألف واللَّام الداخلتين على الصِّفة المشبَّهة موصولةً خلافٌ»[9]، والأرجح أنَّ–أل– الداخلة على الصِّفة المشبَّهة ليست موصوليَّة وإنَّما هي حرف تعريف لأنَّ ذلك منتقض بما بيَّنَّاه آنفا وهو انتفاء دلالة الحدوث عنها، واستنادًا إلى الرأي الراجح يثبت اختصاص–أل الموصوليَّة– باسم الفاعل واسم المفعول وإلى هذا ذهب–السيُّوطي– مقرِّرًا ذلك في مصنَّفه–الأشباه

والنظائر- حيث قال:«... أن تكون بمعنى الَّذي، إذا اتَّصلت باسم فاعل أو اسم مفعول»[10] فأخرج الصِّفة المشبَّهة من الذكر.

وفنَّد-ابن هشام- رأي-المازني- في كتابه الشذور والَّذي مفاده أنَّ-أل- هي موصول حرفيٌّ« ويردُّه أنَّها لاتؤوَّل بالمصدر»[11]، لأنَّ الموصول الحرفيَّ ينسبك مع مابعده بمصدر مؤوَّل كما في قوله-جلَّ جلاله:﴿ **وأنْ تَصومُوا خَيْرٌ لكم**﴾[12]، لأن تقدير الكلام:وصومكم خير لكم، ومن هنا يلفى أنَّ-أن- انسبكت مع مدخولها وهو الفعل المضارع بمصدر في محل رفع مبتدإٍ، أمَّا في-أل- الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول فلايجوز ذلك لأنَّها لاتؤوَّل مع مصحوبها بمصدر، وهذا من وجه، أمَّا من وجه آخر فإنَّ« الضمير يعود عليها»[13]، وهو الَّذي يتحمَّله الوصف وهو اسم الفاعل واسم المفعول، وإذا ثبت أنَّ الضمير يعود عليها بطل كونها موصولا حرفيًّا لأنَّ الضمير لا يعود على الحروف بل يختصُّ بعودته على الأسماء فقط ولاحظَّ للحرف و الفعل فيه. وأمَّا ما ذهب إليه-أبو الحسن الأخفش- وهو القول بأنَّها حرف تعريف، فيبطل هذا عند-ابن هشام- من وجهين:

أوَّلا: أنَّه «لو صحَّ ذلك لمنعَتْ من إعمال اسمي الفاعل والمفعول، كما منع منه التصغير والوصف»[14]، ومعنى ذلك أنَّه لو صحَّ كونها حرف تعريف لما تمكنت من العمل فيما بعدها لأنَّها اسم جامد والاسم الجامد لايصحُّ أن يكون عاملا، وحرف التعريف يختصُّ بالدخول على الأسماء الجامدة، إذ به يستدلُّ على جموديَّة الاسم، خلافا-لأل الموصوليَّة- فإنّها تدخل على ما كان في قوَّة الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول إذا قصد منهما الحدوث، فقولك: -مررت بزيد الضارب أخاه- هو في قوَّة قولك:-مررت بزيد الَّذي ضرب أخاه-، فكما جاز دخول -الَّذي- على الفعل جاز كذلك دخول

ما كان في معناها وهي-أل الموصوليَّة- على ماكان في قوَّة الفعل، والَّذي قوَّى قرب المشتقَّات من الأفعال و بُعدَها من الأسماء مع انتفاء الجمود منهما هو امتناع التصغير و الوصف فيهما كما امتنع التصغير و الوصف في الأفعال، لأنَّ الأفعال لاتصغَّر ولاتوصف، وهذا مايقوِّي أيضا الرأي القائل بموصوليَّة-أل- واسميَّتها فهي تختصُّ بالمشتقَّات لشبهها- بالَّذي- في جواز دخولها على الأفعال كما اتَّضح سابقا.

ثانيا: أنَّها لو كانت حرف تعريف لجاز أن يتقدَّم الاسم الواقع بعد مدخولها عليها، لأنَّ مصحوبها اسم جامد ليس بمشتقٍّ و بالتالي ليس في قوَّة الفعل، فلما تنوسي فيه الاشتقاق صار جامدا وخرج من الوصف، وقد نبَّه إلى ذلك-ابن هشام- في-الشذور- حيث قال:«ويردُّه أنَّ هذا الوصف يمتنع تقديم معموله عليه»[15]، وأشار إلى هذا أيضا -الجوجريُّ- في حاشيته على شرح الشذور حيث قال:«... ولا حرف تعريف ؛ لأنَّه لايتقدَّم عليها معمول مدخولها، فلا تقل: زيد عمراً الضارب»[16]، والَّذي يقوِّي ترجيح موصوليَّتها جواز عطف الفعل على مدخولها، وبيَّن-ابن هشام- هذا قائلا:«ويجوز عطف الفعل عليه، كقوله تعالى:﴿ **فالمُغِيراتِ صُبْحا* فَأَثَرْنَ**﴾ فعطف-أثرن- على-المغيرات- لأنَّ التقدير: فاللَّاتي أغرن فأثرن»[17]، وهذا من عطف الجملة الفعلية على المفردة، لأنَّ المفرد في قوَّة الفعل، فدلَّ ذلك على أنَّ-أل- موصوليَّة لأنَّها لا تختصُّ إلَّا بالدخول على الأسماء التي فيها رائحة الفعل، ويمتنع تقديم معمول مدخول

-أل المصوليَّة- لضَعف اسم الفاعل واسم المفعول عن العمل لأنَّهما فرعان عن الفعل وهو الأصل وقوَّة الفرع في العمل أدنى رتبةً من قوَّة الأصل.

وممَّا يؤكِّد القول بموصوليَّتها جواز دخولها على الأفعال وإن اعتبر ذلك شاذًّا يخرج عن القياس ولايقع إلَّا في الاضطرار، كما في قول-الفرزدق-:

«ما أنت بالحكم التُّرضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأيِّ و الجدل»[18]

وقول الشاعر:

«يقول الخنى وأبغض العجم ناطقا إلى ربِّنا صوت الحمار اليجدَّع»[19]

فموطن الشاهد في البيت الأوَّل قوله:-التُّرضى- وفي الثاني قوله-اليجدَّع- والتقدير:-الَّذي ترضى و الَّذي يجدَّع-، فكما جاز دخول-الَّذي- على الفعل جاز كذلك دخول-أل الموصوليَّة- التي بمعنى-الَّذي- على الفعل حملا إيَّاها عليه، ومن هنا ينتفي كونها دالَّة على التعريف، لأنَّها لو كانت كذلك لما جاز دخولها على الأفعال ثمَّ إنَّ-أل المعرِّفة- تختصُّ بالأسماء فلاحظَّ للفعل فيها.

واستنادًا إلى هذه الدلائل من القياس والسماع تقرَّر أنَّ-أل- الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول هي موصوليَّة إذا ثبت فيها الاشتقاق والوصفيَّة، وليست موصوليَّةً في اسم التفضيل و لا في الاسم المنسوب باتِّفاق.

2-أل المعرِّفة:

وتنقسم إلى قسمين: عهديَّة، وجنسيَّة، وكلٌّ منها ثلاثة أقسام، فنحصل في الأخير على أنَّ-أل المعرِّفة- في الجملة ستَّة أقسام.

1-أل العهديَّة: وقد عرَّفها-ابن هشام- قائلا:«... العهديَّة إمَّا أن يشار بها إلى معهود ذهنيٍّ أو ذكريٍّ»[20]، وقد دلَّ تعريفه على قسمي-أل- بالتضمُّن، وعرَّفها-عبَّاس حسن- ذاكرا في شأنها:«...فأمَّا العهديَّة فهي التي تدخل على النكرة فتفيدها درجة من التعريف تجعل مدلولها فردا معيَّنا بعد أن كان مبهما شائعا»[21]، واستنادًا على هذا المفهوم يلفى أنَّ-عبَّاس حسن- قد عرَّف-أل- بدلالة المطابقة كما أفاد تعريفه أيضا دلالة الالتزام بقوله:-فهي تدخل على النكرة-، لأنَّ مدخولها لازم لها، ويشبه هذا التعريف تعريف -السيِّد أحمد الهاشمي- حيث قال فيها:«أل العهديَّة: تدخل على المسند إليه للإشارة إلى فرد معهود خارجا بين المتخاطبين»[22]، ويريد بالمسند إليه النكرة التي أسندت إليها-أل المعرِّفة-.

فالعهديَّة«إمَّا أن يكون مصحوبها معهودا ذكريًّا»[23] كقوله تعالى:﴿ **كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ** ﴾[24] ويسمَّى هذا العهد«عهدًا صريحيًّا»[25]، وذلك لتقدُّم مدخولها مصرَّحابه. وضابط هذه«أن يسدَّ الضمير مسدَّها مع مصحوبها»[26] ومعنى هذا أنَّه يجوز الاستغناء عن-أل- وعن مدخولها وهي النكرة الثانية اكتفاء بالضمير القائم مقام الاسم الظاهرالمحلَّى بأل العهديَّة، فيجوز لك أن تقول:-إنَّا أرسلنا إلى فرعون رسولًا فعصاه فرعون- ،ومن هنا يتبيَّنُ أنَّ«النكرة الثانية بمنزلة الضمير، والأولى بمنزلة مرجع الضمير، و-أل- هي الرابطة بينهما الدَّالة على اتِّصال الثانية بالأولى اتِّصالا معنويًّا»[27]، ففائدة-أل- في هذا الموضع هو التنبيه على أنَّ مدلول مصحوبها هوذاته مدلول النكرة التي

تقدَّمتها و المماثلة لها في اللَّفظ ،« فلو قلنا: نزل مطر فأنعش مطر زروعنا، بتنكير كلمة: مطر في الحالتين لوقع في الوهم أنَّ المراد من كلمة: مطر الثانية، مطر آخر غير الأوَّل، مع أنَّ المراد منهما واحدٌ»[28]، فلمَّا كانت-أل- مع مدخولها برتبة الضمير و النكرة الأولى بمنزلة مرجعه جاز اعتبار الثانية معرفة، لذلك لا يجوز أن ينعت الاسم المعرَّف بأل التي للعهد الذكريِّ لشبهه بالضمير في عدم جواز نعته لقوَّة تعريفه وتعيينه لمسمَّاه في الخارج.

فدخول-أل العهديَّة- على النكرة الثانية جعلتها في قوَّة المعرفة لحصرها للمدلول على أنَّه يراد منه الأوَّل، حيث أنَّ النكرة الأولى انحصرت في المحلَّى-بأل- الثانية، والحصر دليل التعيين.

وقد يلوَّح بالذكر للمحلَّى-بأل- في الثاني، نحو قوله تعالى:﴿**ربِّ إنِّي نَذَرْتُ لَكَ ما في بَطْني محرَّرا**﴾[29]، فما في الآية فيها إشارة وتلويح إلى الذكر غير المصَرَّح به في موضع هذه الآية، ثمَّ تلفِّظ به محلَّى-بأل- في قوله تعالى:﴿ **ولَيْسَ الذَّكرُ كالأُنثى** ﴾[30]-فأل- ههنا للعهد الذكريِّ تلويحاً لأنَّها عائدة إلى مذكَّر عن طريق الكناية، أمَّا-أل- في الأنثى فتعود إلى مذكور مصرَّح به في قوله تعالى:﴿**ربِّ إنِّي وضَعْتُها أُنْثى**﴾[31]، وخرَّج-الزمخشريُّ- قوله جلَّ جلاله:﴿**ولَيْسَ الذَّكرُ كالأُنثى**﴾ على معنى«وليس الذكَّر الَّذي طلبت كالأنثى الَّتي وهبت لها، واللَّام فيهما للعهد»[31]، إلَّا أنَّه في الأولى للعهد الكنائي و في الثانية للعهد الصريحي، ومن هنا تبيَّن أنَّ لام العهد الذكري نوعان: صريحي وتلويحي كنائي.

أمَّا-أل- التي للعهد الذهنيِّ فهي التي سبق لمصحوبها عهد في الذهن بين المتخاطبين، «... كقولك:-مافعل الرجل-، و-أنفقت الدرهم- لرجل ودرهم معهودين بينك وبين مخاطبك»[32]، فهي تدخل كذلك على الاسم النكرة«وتحصره في فرد معيَّن تحديدًا أساسه علم سابق في زمن انتهى قبل الكلام، ومعرفة قديمة في عهد مضى قبل النطق، وليس أساسه ألفاظا مذكورة في الكلام الحالي. وذلك العلم السابق ترمز إليه-أل- العهديَّة وتدلُّ عليه، وكأنَّها عنوانه»[33]، فتعيين الفرد لا يحصل في زمن التكلُّم بلفظه الموضوع له، وإنَّما أساسه علم تقدَّم قبل ذكر اللَّفظ والمشار إليه-بأل- الَّتي للعهد الذهني، وإنَّما سميَّت بذلك لأنَّ صورة الفرد المعيَّن حاصلة في الذهن وكأنَّه مشاهد في الأعيان، كقولك:«-جاء القاضي- إذا كان بينك وبين مخاطَبِك عهد في قاض خاصٍّ»[34]، ويطلق عليها كذلك-بأل- الَّتي للعهدِ العلميِّ.

أمَّا-أل- الَّتي للعهد الحضوري فهي الَّتي تدخل على مصحوبها النكرة أيضًا و تكون سببًا في«حصول مدلولها وتحقُّقه في وقت الكلام»[35]، وضابط-أل- الَّتي للعهد الحضوري ما نقل عن-ابن عصفور- موردًا إيَّاه-ابن هشام- في كتابه -المغني-، من أنَّها«لا تقع هذه إلَّا بعد أسماء الإشارة، نحو:-جاءني هذا الرجل-، وأيُّ في النداء نحو:-ياأيُّها الرجل- أو إذا الفجائيَّة نحو:-خرجت فإذا الأسد- أو في اسم الزمان نحو:-الآن-»[36]، وقد اعترض-ابن هشام- على هذا القيد الَّذي وضعه-ابن عصفور- بخصوص-أل- بعد إذا الفجائيَّة و-أل- في لفظ-الآن-، حيث قال في الأولى: «... الَّتي بعد إذا ليست لتعريف شيءٍ حاضرٍ حالة التكلُّم ؛ فلا تشبه ما الكلام فيه»[37]، لأنَّ الغرض من الكلام الإخبار عمَّا تقدَّم، وهذا يلزم من-أل- الداخلة على لفظ الأسد بعد إذا الفجائيَّة احتمال الوجهين؛ إمَّا أن تكون للعهد الذهني وقد سبق لمدخولها عهد في الذهن قبل التلفُّظ فتعيِّن مدلول مصحوبها المشار إليه-بأل العهديَّة-، وإمَّا أن يُشَارَ بها إلى الحقيقة من حيث هي في ضمن فرد مبهم شائع بين أفراده وهو بعض منهم، ولا ترجيح لأحد المرادين إلَّا بمرجِّحٍ يحدِّد

المعنى المقصود من الكلام. وذكر في الثانية معترضًا أيضًا:«... الصحيح في الداخلة على-الآن- أنَّها زائدة ؛ لأنَّها لازمة، ولايعرف أنَّ التي للتعريف وردت لازمة، بخلاف الزائدة»[38]، -فأل- في-الآن- لازمة تحسينيَّة كما سيأتي وليست لتعريف الحضور، واللازمة لاتكون للتعريف بخلاف غير اللازمة فإنَّها تأتي للتعريف ولغير التعريف. ومن هنا يلفى أنَّ اللازمة لا تكون إلَّا زائدة و ليست كلُّ زائدةٍ لازمةً فالقاعدة تطَّرد ولا تنعكس. أمّا عتراضه بوجه العموم على-ابن عصفور- هو أنَّ-أل- قد ترد لتعريف الحضور مع انتفاء هذه القيود الَّتي وضعها الشيخ ومنه فلا حاجة لتعيين الحاضر إليها، حيث قال-ابن هشام- مشيرًا إلى ماتقدَّم من الشروط:«وفيه نظر؛ لأنَّك تقول لشاتمِ رجلٍ بحضرتك-لاتشتم الرجل- فهذه للحضور في غير ماذكر»[39]، -فأل- في الرجل لتعريف الحضور مع خروجها عن هذه القيود والحضور إمَّ أن يقومَ بذاته، نحو قوله تعالى:﴿اليومَ أكملت لكم دينكم﴾[40]، «أو بمعرفة السامع له نحو: هل انعقد المجلس؟»[41]، والراجح أنَّ-أل- في المثال الثاني هي للعهد الذهني، لأنَّ مصحوبها قد سبق للسامع معرفته به وحصوله في الذهنِ أو العلمِ.

وحاصل ماسبق ذكره تبيَّن أنَّ-أل- العهديَّة ثلاثة أقسام هي: عهد ذهنيٌّ وحضوريٌّ وذكريٌّ ؛ والذكريُّ نوعان: صريحيٌّ وتلويحيٌّ أو كنائيٌّ كما بيَّنا آنفا.

2-أل الجنسيَّة:

وهي«الداخلة على نكرةٍ تفيدُ معنى الجنس المحض من غير أن تفيدَ العهدَ»[42]، فقبل دخول-أل- على النكرة، كانت النكرة تدلُّ على فردٍ شائع بينَ أفراد أمَّته لأنَّ« معنى تنكير الشيءِ: شياعه في أمَّته، وكونه بعضًا مجهولًا من جملةٍ»[43]، وبعد اقترانها-بأل- صارت لتعريف الجنس كلِّه على سبيل الاستغراق كما سيأتي، فهي تعرِّف جميع أفراد الجنس ممثلًا في فردٍ واحدٍ من أفراده.

وتنقسم-أل الجنسيَّة- إلى قسمين ؛ الاستغراقيَّة ولتعريف الحقيقة من حيث هي بقطع النظر عن أفراد الجنس وخصائص أفراد الجنس، وتنقسم الاستغراقيَّة إلى قسمين ؛ فإمَّا أن تكون لاستغراق الأفراد أو استغراق خصائص أو صفات الأفراد الَّذين يشملهم الجنس، فتحصَّل ممَّا سبق أنَّ-أل الجنسيَّة- في الجملة ثلاثة أقسام.

أ-الاستغراقيَّة: ذكر-الرضيُّ- في شأنها قائلا:«والاسم المحلَّى بها لاستغراق الجنس، سواء أكان مع علامة الوِحدَة، كالضربة أو مع علامة التثنية أو الجمع، كالضربتين، والعلماء، أو تجرُّدٍ عن جميع تلك العلامات، كالضرب، والماء»[44] ثمَّ أتبع كلامه بقوله:« وإنَّما وجبَ حمله على الاستغراق لأنَّه إذا ثبتَ كون اللَّفظ دالًّا على ماهية خارجة... وإن كانت هناك قرينة دالَّة على أنَّه ليس المراد به الاستغراق ؛ فإن كان هناك عهد، فاللَّام عهديَّة للتعريف»[45]، فحملها على الاستغراق حاصل بمقصديَّة الدلالة على الماهية المتناوِلَة لأفراد الجنس في الخارج والصادقَةِ على كلِّ واحدٍ من هؤلاء الأفراد وما لم تقم القرائن مقام ذلك، فإذا تعيَّنت القرينة المانعة من دلالة استغراق الجنس كلِّه سواء أكانت لفظيَّة أم حاليَّة امتنع الاستغراق، كما إن قصد العهد مثلا فاللَّام لتعريف الفرد وتشخيصه. ومثال-أل لاستغراق أفراد الجنس- قوله تعالى:﴿**وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا**﴾، وتخريج الكلام أي ؛ كلُّ واحدٍ من هذا الجنس ضعيفٌ

أو كلُّ فردٍ من أفراد هذا الجنس ضعيفٌ، وضابط هذه أنَّه يصحُّ إحلال-كلٍّ- محلَّها على جهةِ الحقيقة، فلو قلنا:-خلق كلُّ إنسانٍ ضعيفًا- لصحَّ ذلك على جهة الحقيقة.

ويصحُّ أيضًا الاستثناء من مدخولها لأنَّها استغرقت جميع أفراد الجنس والمستثنى أقلُّ أفرادًا من المستثنى منه، على خلاف-أل- الَّتي يُشَار بها إلى تعريف الحقيقة من حيث هي فلا يجوز الاستثناء منها لأنّه لاينظر فيها إلى الأفراد، بل إلى الماهية الواحدة، ومعلوم عقلًا أنَّ الاستثناء هو إخراج قليلٍ من كثيرٍ، ومادلَّ على الواحد كيف يستثنى منه؟

أمَّا الَّتي لاستغراق صفاتِ الأفرادِ فتدخل على الفرد الواحد من أفراد الجنس لتدلَّ على صفةٍ كاملةٍ في فردٍ واحدٍ حيث أنَّ هذه الصِّفة متفرِّقة وموزَّعة على الأفراد إلَّا أنَّه لما قصد الادِّعاء والمبالغة صحَّ وصف المفرد بالجنس الدالِّ على العموم، فقولك:«-أنت الرجل علمًا-... تريد أنت كلُّ الرجال من ناحية العلم، أي: بمنزلتهم جميعًا من هذه الناحية وحدها ،فإنَّك جمعت من العلم ماتفرَّق بينهم ؛ ويعدُّ موزَّعًا عليهم بجانب علمك الأكمل المجتمِع فيك»[47]، وضابطها أنَّها«تخلفها-كلُّ- مجازًا نحو:﴿**ذَلِكَ الكِتَابُ**﴾ أي: الكتاب الكامل في الهداية الجامع لصفات جميع الكتب المنزَّلة وخصائصها»[48]، فلا يصحُّ حقيقةً: ذلك كلُّ كتابٍ إلَّا على جهة المجاز وإرادةِ كمال الصِّفة الموزَّعة بين أفراد الكتب لاأنَّ الكتابَ هو كلُّ فردٍ من أفراد الكتب لأنَّه لايصحُّ عقلًا وصف الواحد بالجمع.

ب-أل الَّتي لتعريف الماهية أو الحقيقة وهي«لاتفيد نوعًا من نوعي الإحاطة والشمول السابقين ؛ وإنَّما تفيد أنَّ الجنس يراد منه حقيقته القائمة في الذهن. ومادَّته التي تكوَّن منها في العقل بغير نظرٍ إلى ماينطبق عليه من أفرادٍ قليلةٍ أو كثيرةٍ، ومن غير اعتبارٍ لعددها أو لصِّفة عرضيَّة طارئةٍ عليها»[49]، ويستفاد من هذا التعريف أنَّ-أل- المعرِّفة للحقيقة إنَّما يعنى بها الماهية التي يقوم بها الجنس فلا يمكن أن يكون هو ذاته إلَّا بها فلا يراد بها أفراد الجنس ولا استغراق خصائص الأفراد وإنَّما يشار بها إلى الماهية من حيث هي وهذه الماهية لها وجود ذهني محض، فلو قلت مثلًا: الحديد أصلب من الذهب، فإنَّك تريد ؛ أنَّ حقيقة الحديد أصلب من حقيقة الذهب بقطع النظر عن الأفراد إن كانوا قلَّةً أو كُثُر، لأنَّك إذا نظرت إلى الأفراد لخالفك الواقع فقد تجد آداة من جنس الذهب أصلب من آداة من جنس الحديد كالمفتاحِ أو خاتمٍ مثلًا، وبقطع النظر عن الصِّفة العرضيَّة، فلو قلت مثلا: الماء سائل، فقد أشرت إلى أصل الحقيقة التي يتكوَّن منها الماء في الذهن، فوجودك للماء صلبا بفعل التجمُّد في الخارج لاينفي عنه أصل الحقيقة، لأنَّ الصلابة صفة عرضيَّة تزول بزوال الحادث.«وتفيد مادخلت عليه نوعًا من التعريف يجعله في درجة علم الجنس لفظًا ومعنًى»[50] لأنَّه معرفة لفظًا نكرةٌ معنًى«كأسامة الموضوع لحقيقة الحيوان المفترس بقيد استحضارها في الذهن فيُطلَق على كلِّ فردٍ من أفراد تلك الحقيقة أسامة»[51]، وقيَّد ذلك بالاستحضار لأنَّه لا يُتَصَوَّر وضعٌ بغير ملاحظة الماهية في الذهن، فكما أنَّ علم الجنس هو معرفةٌ لفظًا لأنَّه علم ونكرة معنى لانتفاء الإشارة به إلى معيَّنٍ، فكذلك الاسم المحلَّى باللَّام الَّتي لتعريف الحقيقة، وتسمَّى كذلك باللَّام الجنسيَّة لأنَّه يشار بها إلى ذات الجنس، وضابطها أنَّها لا يصحُّ إحلال كلٍّ محلَّها لا حقيقة ولا مجازًا، ومثال المحلَّى باللَّام الجنسيَّة من القرآن الكريم قوله تعالى:﴿**وجَعلنَا من الماء كلَّ شيءٍ حيٍّ**﴾[52] أي؛ من حقيقة الماء لا من كلِّ فردٍ اسمه ماء، وقد يشار بها إلى الحقيقة في ضمن فردٍ مبهمٍ، إذا قامت القرينة مقام ذلك على أنَّ المشار إليه بعضٌ من كلٍّ نحو قوله تعالى:﴿**وأَخافُ أنْ يأكُلَهُ الذِّئبُ**﴾[53] ومدخولها في المعنى كالنكرة.

وقد ترد-أل- للغلبة ،«نحو: -المدينة-، و -الكتاب- فإنَّ حقَّهما الصِّدق على كلِّ مدينةٍ وكلِّ كتابٍ، لكن غلبت -المدينة- على مدينة رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، والكتاب على كتاب سيبويه، حتَّى إنَّهما إذا أطلقا لم يتبادر إلى الفهم غيرهما»[54]، فدخول-أل- على مصحوبها النكرة غلَّب دلالته على معيَّنٍ معلومٍ من بين أفراده، وهناك من أرجعها إلى العهد لتعيُّن الدلالة في الذهن عند السامع والمخاطِب، وضابطها أنَّها تحذف عند النداء والإضافة، نحو:

-ياصعِقُ- الَّتي هي في أصل الوضع تُطلَق على كلِّ من رُمِي بصاعقة ثمَّ أُختُصَّت -بخويلد بن نُفيْل- الَّذي رُمِي بصاعقة بعد سبِّه للرِّيح الَّتي عصفت التراب في جفانه فقال العرب عنه:-الصَّعِق-، ومثال الإضافة قولك: -هذه مدينة رسول الله- ،«وقد تُحذَف في غيرهم شذوذًا»[55]، حيث سُمِع من كلام العرب:-هذا عيُّوقُ طالعًا- وهو صالح لأن يُطلَق على كلِّ عائقٍ لكنَّهم خصُّوا به نجماً كبيرًا يعوق ويحول بين نجم الثريَّا و نجم الدبران، و-أل- في هذا الموضع زائدة وزيادتها إنَّما للغلبة كما تقدَّم، ولا تعني الغلبة التعريفَ لأنَّ مصحوبها في الأصل يصحُّ إطلاقه على كلِّ فردٍ من أفراده وكونها لم يقصد بها الاستغراق ولا العهد هو ماجعلها للغلبة. وقد تزاد -أل- في الأعلامِ المنقولة للمح الصِّفة، وإنَّما اعتبرت زائدةً في الأعلام ولم تُعتبَر حرف تعريف لأنَّ الأعلام تعَيِّن مسمَّياتها بذاتها مستغنيَّةً عن -أل- في إفادة التعريف «فإذا لُمِح الأصل جِيئَ بالألف و اللَّام، وإن لم يلمح لم يؤت بهما»[56]، وهذا يتحدَّد بحسب المقاصد، فإذا أردت بما سُمِّي به من الأسماء المنقولة أصل الصَّفة حلَّيته بالألف واللَّام وإن قطعت النظر عن أصله وخلَّصته للعلميَّة منعت دخول الألف

و اللَّام عليه، -كالحارث- إذا أردت بها الصَّفة حليتها وإن لم ترد ذلك وقصدت العلميَّة تعذَّر عليك إدخال-أل- عليها.

وقد تزاد -أل- لازمةً كما زيدت في الأسماء الموصولة -كالَّذي و الَّتي-، وغير لازمةٍ في الأعلام عند الضرورة«كقولهم في: -بنات أوبرَ- علم لضرب من الكمْأَة -بنات الأوبرَ-»[57]، وزيدت في هذين الموضعين لأجل التحسين.

خاتمة :

ونخلص في الأخير بناء على ماسبق ذكره إلى النتيجتين التاليتين :

أوَّلاً : أنَّ -أل- ترد موصوليَّةً فتكون اسمًا موصولًا بمعنى -الَّذي- وإذا كانت حرف تعريف فلا تخلو إمَّا أن تكون عهديَّةً أو جنسيَّةً، وتكون زائدةً، وإذا كانت زائدةً فإمَّا أن تكون للغلبة أو للمح الأصل أو« تكون تحسينيَّةً والتعريف بغيرها كلَامِ الَّذي و الَّتي»[58].

ثانيا : و-أل- المعرِّفة تتفاوت من حيث التعريف بحسب قوَّة تعيينها لمسمَّاها فأقوى تعريف هو تعريف الحضور ثمَّ يليه العهد ثمَّ الجنس لأنَّه عامٌّ ولايدلُّ على معيّنٍ باعتبار الفرد وإن كان يدلُّ على معيَّن باعتبار الجنس من حيث تخصيصه لجنسٍ معيَّنٍ عن باقي الأجناس الأخرى، وتعريف الحضور أقوى من تعريف العهد لأنَّ الحاضر أدلُّ على مسمَّاه عند كل من عاينه أي ؛ هو معرَّف عند كل من شاهده بخلاف العهد فلا يعلم إلَّا عند المتخاطبين الَّذين قد سبق علمهم به .

قائمة المصادر والمراجع :

1-ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النَّدى و بلُّ الصَّدى، تح : محمَّد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط1، 1433هـ\1434هـ- 2012م، ص140 .

2-ابن هشام الأنصاري ابن عبد الله أبو محمد عبد الله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد المصري، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، تح : محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع، القاهرة، دط، 2009م، ص 174.
3-ابن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبلُّ الصّدى، تح : محمّد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط1، 1433هـ- 2012م ،ص140.
4-السجاعي أحمد بن محمّد المصري، حاشيّة السجاعي على شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى لابن هشام، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 1439هـ- 2019م، ص165.
5- المصدر نفسه، ص165.
6-ينظر : ابن هشام الأنصاري المصري، شرح شذُّور الذهب في معرفة كلام العرب، تح : محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع، القاهرة، دط، 2009م، ص180.
7-ينظر: ابن هشام الأنصاري المصري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،تح : محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ج1، مطبعة المدني، القاهرة، دط، دت، ص49 .
8-ينظر: ابن عقيل قاضي القضاة بهاء الدّين عبد الله العقيلي المصري الهمْداني، شرح ابن عقيل على الألفيّة، تح : محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ج1، دار الفكر، القاهرة، ط 6، 1394هـ- 1984م، ص156 .
9- المصدر نفسه، ج1، ص156 .
10- السيوطي جلال الدّين أبو الفضل عبد الرحمان بن الكمال أبو بكر، الأشباه و النّظائر في النّحو، تح : فايز ترحيني ،ج2، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1404هـ- 1984م ،ص57.
11- ابن هشام الأنصاري المصري، شرح شذُّور الذهب في معرفة كلام العرب، تح : محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع، القاهرة، دط، 2009م، ص180 .
12- سورة البقرة، الآية 184 .
13- ابن هشام الانصاري المصري، شرح شذُّور الذهب في معرفة كلام العرب، تح : محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع، القاهرة، دط، 2009م، ص180 .
14- ابن هشام الأنصاري المصري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،ج1، مطبعة المدني، القاهرة، دط، دت، ص49 .
15- ابن هشام الأنصاري المصري، شرح شذُّور الذهب في معرفة كلام العرب، تح : محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع، القاهرة، دط، 2009م، ص180.

16- الجُوجَري شمس الدّين محمّد بن عبد المنعم بن أحمد المصري، شرح شذور الذهب، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 1439هـ- 2018م، ص111 .
17- ابن هشام الأنصاري المصري، شرح شذُّور الذهب في معرفة كلام العرب، تح : محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع، القاهرة، دط، 2009م، ص180 .
18- الجُوجَري شمس الدّين محمّد بن عبد المنعم بن أحمد المصري، شرح شذور الذّهب، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 1439هـ- 2018م، ص10 .
19- ابن هشام الأنصاري المصري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح : محمّد محيي الدّين عبد الحميد ،ج1، مطبعة المدني، القاهرة، دط، دت، ص49 .
20- ينظر : ابن هشام الأنصاري المصري، شرح شذُّور الذهب في معرفة كلام العرب، تح : محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع، القاهرة، دط، 2009م، ص181 .
21- عبّاس حسن، النّحو الوافي، ج1، دار العلوم، القاهرة، دط، دت، ص364 .
22- السيّد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 1431هـ- 2010م، ص98 .
23- السجاعي أحمد بن محمّد المصري، حاشية السجاعي على شرح قطر النّدى و بلّ الصّدى، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 1439هـ- 2018م، ص172 .
24- سورة المزمّل، الآية15،16 .
25- السيّد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 1431هـ- 2010م، ص98 .
26- ابن هشام الانصاري المصري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمّد محيي الدّين عبد الحميد ،ج1، مطبعة المدني، القاهرة، دط، دت، ص50.
27- عبّاس حسن، النّحو الوافي، ج1، دار العلوم، القاهرة، دط، دت، ص364 .

28- المرجع نفسه، ج1، ص364 .
29- سورة آل عمران، الآية 35 .
30- سورة آل عمران، الآية30 .
31- الزمخشريُّ جار الله محمود بن عمر، الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ،ج1، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، ص365 .
32- الزمخشريُّ محمود بن عمر بن محمَّد بن أحمد، المفصَّل في صَنعة الإعراب، تح : الشِّربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، دط، 1434هـ- 2013م، ص278 .
33- عبَّاس حسن، النَّحو الوافي، ج1، دار العلوم، القاهرة، دط، دت، ص365 .
34- ابن هشام الأنصاري، قطر النَّدى وبلُّ الصَّدى، تح : يوسف الشيخ محمَّد البقاعي، دار الفكر، بيروت ،ط1، 1433هـ\1434هـ- 2012م، ص150 .
35- عبَّاس حسن، النَّحو الوافي، ج1، دار العلوم، القاهرة، دط، دت، ص365 .
36- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح : محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، ج1، مطبعة المدني، القاهرة، ص50 .
37- ينظر : المصدر نفسه، ج1، ص50 .
38- ينظر : المصدر نفسه، ج1، ص50 .
39- المصدر نفسه، ج1، ص50 .
40- سورة المائدة، الآية 3 .
41- السيِّد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 1431هـ- 2010م، ص98 .
42- عبَّاس حسن، النَّحو الوافي، ج1، دار العلوم، القاهرة، دط، دت، ص366 .
43- رضيُّ الدَّين الأستراباذي، شرح الرَّضي على الكافية لابن الحاجب، ج3، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاز يونس، بنغازي، ط2، 1996م، ص237 .
44- المصدر نفسه، ج3، ص237 .
45- ينظر : المصدر نفسه ،ج3، ص237- 239 .
46- سورة النساء، الآية 28 .
47- ينظر : عبَّاس حسن، النَّحو الوافي ،ج1، دار العلوم، القاهرة، ط1، دط، دت، ص367 .
48- الكفوِّي القريميِّ أبو البقاء، الكلِّيَّات، تح : عدنان درويش و محمَّد المصري، مؤسَّسة الرسالة، دمشق، ط2، 1432هـ- 2011م، ص138 .
49- عبَّاس حسن، النَّحو الوافي، ج1، دار العلوم، القاهرة، دط، دت، ص367 .
50- المصدر نفسه، ج1، ص368 .
51- الكفراوي الأزهري حسن بن علِّي، شرح الكفراوي على متن الآجروميَّة بحاشيَّة الحامدي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط1، ص218- 219 .
52- سورة الأنبياء، الآية 30 .
53- سورة يوسف، الآية 13 .
54- ابن عقيل بهاء الدِّين عبد الله العقيلي المصري الهمْداني، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك ، تح : محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، ج1، دار الفكر، القاهرة، ط6، 1394هـ- 1974م، ص186 .
55- المصدر نفسه، ج1، ص186 .
56- المصدر نفسه، ج1، ص185 .
57- المصدر نفسه، ج1، ص180 .
58- السَيوطي جلال الدِّين أبو الفضل عبد الرحمان بن الكمال أبو بكر، الأشباه و النظائر، تح : فايز ترحيني، ج2، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1404هـ- 1984م، ص57 .